

# القانون الطبيعي- دراسة عقدية


دكتورة

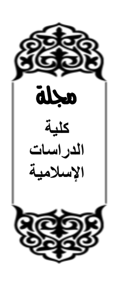
**مريم بنت بنيان الحربي**

عضو هيئة تدريس جامعة أم القرى





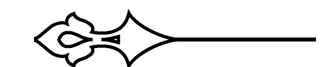

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية


مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية


بسم الله الرحمن الرحيم

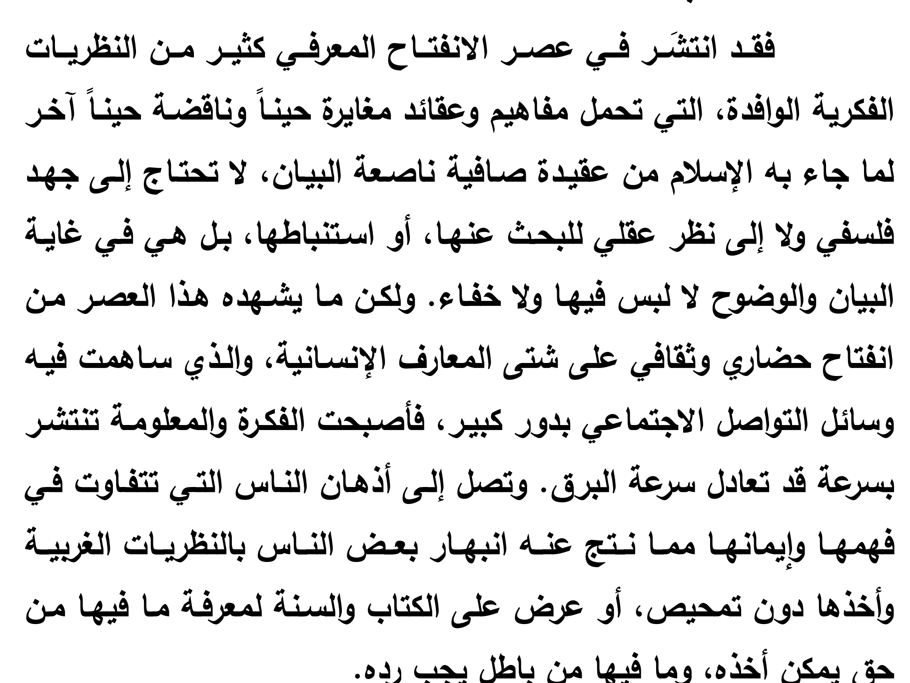

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية







## المقدمة

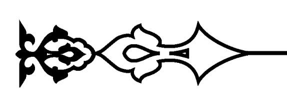


الحمد لله الذي خلق فسوى ، وقدر فهدى، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا ورسولنا محمد -ﷺ-

أما بعد:

فقد انتشَر في عصر الانفتاح المعرفي كثير من النظريات الفكرية الوافدة، التي تحمل مفاهيم وعقائد مغايرة حيناً وناقضة حيناً آخر لما جاء به الإسلام من عقيدة صافية ناصعة البيان، لا تحتاج إلى جهد فلسفي ولا إلى نظر عقلي للبحث عنها، أو استنباطها، بل هي في غاية البيان والوضوح لا لبس فيها ولا خفاء. ولكن ما يشهده هذا العصر من انفتاح حضاري وثقافي على شتى المعارف الإنسانية، والذي ساهمت فيه وسائل التواصل الاجتماعي بدور كبير، فأصبحت الفكرة والمعلومة تنتشر بسرعة قد تعادل سرعة البرق. وتصل إلى أذهان الناس التي تتفاوت في فهمها وإيمانها مما نتج عنه انبهار بعض الناس بالنظريات الغربية وأخذها دون تمحيص، أو عرض على الكتاب والسنة لمعرفة ما فيها من حق يمكن أخذه، وما فيها من باطل يجب رده.

وأثناء القراءة فيما يتداول وجدت الكثير مما يقال عن القانون الطبيعي خاصة في التفريق بين مصطلحي القانون الطبيعي وغيره من



**القوانين، ومحاولة المتبنين له تمرير الأفكار الليبرالية[1]من خلاله على وجه الخصوص، ولا يخفى أن تحديد المصطلحات له الدور الكبير في الحوار والمناقشة وعدم الخلط بين الأمور أو التلاعب بالألفاظ.**

**فكان موضوع هذا البحث عن "القانون الطبيعي – دراسة عقدية".**

**أهمية البحث وحدوده:**

**إضافة لما سبق التنويه إليه من أن تحديد المصطلحات له الأهمية الكبرى في مجال الحوار والنقاش ومجال الإقناع.**

**فإن للبحث في القوانين الطبيعية وخاصة القانون الطبيعي علاقة وثيقة بأهم المرتكزات المتعلقة بمسألة وجود الله تعالى وتدبيره للكون، لأن القول بأن هناك نظاماً دقيقاً ومحكماً للكون يسير وفقه استناداً لوجود قوانين طبيعية في الكون ثابتة ومطردة سواء ما يتعلق منها بنظام الكون أو السلوك الإنساني الأخلاقي، وأن لهذا النظام المحكم وفق هذه القوانين موجداً وفق مبدأ السببية [2].**

---

( ١ ) الليبيرالية: فلسفة اقتصادية وسياسية ،تعتبر الليبرالية مصطلحاً غامضاً ؛لأن معناها وتأكيداتها تبدّلت بصورة ملحوظة بمرور السنين ، ولكن لليبرالية جوهر أساسي يتفق عليه جميع الليبراليين في كافة العصور مع اختلاف توجهاتهم وكيفية تطبيقها كوسيلة من وسائل الإصلاح والإنتاج . هذا الجوهر هو " أن الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى ، الباعث والهدف الأصل والنتيجة في حياة الإنسان ".انظر :الموسوعة العربية العالمية ٢٤٧/٢١؛ مفهوم الحرية ،٣٩.

( ٢ ) السببية: علاقة بين السبب والمسبب وفي فلسفة العلوم تعنى بالعلاقة بين حدث يسمى السبب وحدث آخر يسمى الأثر .انظر :المعجم الوسيط، ٤١٢.

فلا يمكن حدوث أشياء خارج منطق قوانين الطبيعة واقصد هنا على الأخص الظواهر الطبيعية المتعلقة بالكون -إلا إذا أراد خالقها لها ذلك – وهذه القوانين الطبيعية ليست هي مجال بحثي هنا، وإنما المقصود بالبحث هنا القانون الطبيعي الذي يعرف عند أصحابه مقابل القانون الوضعي -والذي يعتبر أساسه-، ويتناول جانباً منه المبادئ الخالدة الفطرية في النفس الإنسانية من العدل والمساواة والمتعلقة بالسلوك الأخلاقي للإنسان، ومجال التناول لهذا القانون في حقيقته أكثر عند أصحاب القانون والقضاء ومن له عناية بالتشريع وهو جانب لن أتعرض له في البحث إلا بالقدر الذي يخدم الموضوع لكثرة من كتب فيه، وبحثي سيقتصر على تناوله من الناحية العقدية؛ فكان هذا البحث إجابة للتساؤلات التالية :

ما هو هذا القانون الطبيعي؟ ومن هو واضع هذا القانون؟ وهل من الممكن لهذا القانون أن يتطور؟

منهج البحث :

المنهج في البحث -بإذن الله- المنهج الاستقرائي أتتبع فيه ما كتب عن القانون الطبيعي -حسب ما وقفت عليه من مراجع- ، ثم المنهج النقدي للتمييز بين الحق والباطل ، وعرفت في البحث بالأعلام والبلدان والمصطلحات من مظانها ، واكتفيت في الهامش بالتوثيق المختصر للمرجع بذكر اسم الكتاب والصفحة والجزء أن وجد، والبيانات للكتاب كاملة في فهرس المراجع.

الدراسات السابقة

لم أقف على دراسة سابقة للموضوع بالعنوان ذاته، رغم كثرة من كتب عن موضوع القانون الطبيعي من الناحية التشريعية ، أما الناحية

العقديـة فهنـاك بعـض الإشـارات لمحاولـة ربـط مسـألة التحسـين والتقبـيح العقلي عند بعض الفرق الكلامية بما يراه القائلون في القانون الطبيعي أن مصدره العقل ، وقد عرضت لذلك في المبحث الثاني من البحث.

**خطة البحث**

قسمت البحث فيه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمـة وفيهـا أهميـة البحـث وحـدوده ومـنهج البحـث الدراسـات السابقة وخطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم القانون الطبيعي ونشأته

المبحث الثاني: نقد القانون الطبيعي

الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

وأخيرا

أسال الله تعالى التوفيق لما يحب ويرضى ،وراجية من الله العفو عن الزلل والتقصير وتبصيري بالمعايب.

والله ولى التوفيق والسداد.

## المبحث الأول: مفهوم القانون الطبيعي ونشأته



**القانون الطبيعي**

**لفظ مركب من مفردتان هما: قانون وطبيعي مما يتطلب منا عرض المعني لكليهما، ثم الخروج بتعريف للفظ المركب "قانون طبيعي".**

**تعريف القانون في اللغة**

**يرجعِ أصل كلمة قانون إلى الكلمة اليونانيّة (Kanun)، ومعناها العصا المُستقيمة، وكانت تُستخدم للدّلالة على الاستقامة والنِّظام، ثمّ انتقلت من اليونانيّة إلى اللغة الفارسيّة بِنفس اللفظ (كانون) بِمعنى أصل الشيء وقياسه[١]، ثمّ تم تعريبها، لتعني في اللغة العربية القياس فـ(قانون كل شيء طريقه ومقياسه) [٢].**

**الطبيعي في اللغة**

**في المعجم الوسيط: (الطبيعي) نِسْبَة إِلَى الطبيعة[٣]، و (الطبيعة) السجية .**

**فـ(الطبع والطبيعة: الخليقة والسجية التي جبل عليها الإنسان... ويجمع طبع الإنسان طباعا، وهو ما طبع عليه من طباع الإنسان في مأكله ومشربه وسهولة أخلاقه وحزونتها وعسرها ويسرها وشدته ورخاوته ويخله وسخائه... وطبعه الله على الأمر يطبعه طبعا: فطره. وطبع الله**

---

( ١ ) انظر : المعجم الوسيط، ٧٦٣.

( ٢ ) لسان العرب، ٣٧٥٩.مادة قنن.

( ٣ ) ٥٥٠.



الخلق على الطبائع التي خلقها فأنشأهم عليها وهي خلائقهم يطبعهم طبعا)[١].



وبالتالي تعطى الكلمة في اللغة "القانون الطبيعي" المعنى التالي : الأصول والقواعد الملزمة التى يقاس عليها-من كلمة قانون اللغوية- و المتأصلة في الطبيعة البشرية ، فمقصدنا في البحث: القانون الطبيعي الّذي لم يشرعه البشر، فالقانون الطبيعي يعتبر في مقابل القانون الوضعي الذي وضعه المشرعون لينفذ على شعب معين في زمن معلوم[٢].

القانون الطبيعي في الاصطلاح

فكرة القانون الطبيعي عند أصحابها تعني وجود قواعد قانونية أسبق وأعلى من القانون الوضعي، خالدة ثابتة تصح في الزمان والمكان، وإن ما يميز القانون الطبيعي هو الموضوعية والثنائية، فهو لا يدين بوجوده لإرادة المشرع، كما أنه قانون مستقل عن القانون الوضعي وهو أعلى منه[٣].

والحق أن القانون الطبيعي من المفاهيم التي يتعذر تحديدها منطقياً أو رسم معالمها بوضوح ودقة، وذلك أنه لم يستقر على حال معينة منذ نشوء فكرته، فقد تغير مفهومه تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية والسياسية. ولكن سأذكر بعضاً من الحدود التي حدها به من له اختصاص للإحاطة بما يغنيه.

( ١ ) لسان العرب، ٢٦٣٤.مادة طبع.

( ٢ ) انظر : التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ،٣ / ٢٣٣.

( ٣ ) انظر : مذكرات في فلسفة القانون، ، ٨.




**للقانون الطبيعي عدة تعريفات [1]:**

**١-أنه مجموعة القواعد المثالية الثابتة وغير المكتوبة والواجبة الانطباق على كافة الأفراد في كل المجتمعات نظراً لأنها تجد مصدرها في الطبيعة ذاتها. فهو نوع من الأخلاقية الواجبة الانطباق في كل مكان وزمان مثل أفكار العدالة و المساواة. هذا النوع من القانون ليس من صنع المشرع، وإنما هو متأصل في الطبيعة البشرية.[2]**

**- أما (القانون الطبيعي عند أنصار المفهوم التقليدي -وهو المفهوم السائد عند الفلاسفة اليونان- للقانون الطبيعي إلى أن قواعد القانون الطبيعي تهيمن على الروابط والعلاقات الاجتماعية وتحكمها، وأن هذه القواعد كامنة في طبيعة هذه الروابط والعلاقات، تماماً مثلما تحكم قوانين الطبيعة الظواهر الطبيعية كافة، فطبيعة الأشياء، أو الطبيعة الاجتماعية الخارجية هي مصدر كل قانون وكل حق وكل قيمة يكشف عنها العقل البشري، فسبيله إلى معرفة قواعد القانون الطبيعي هو التأمل والتفكير في الروابط الاجتماعية التي تسير كالظواهر الطبيعية على سنّن متماثلة مطردة ).[3]**

**-المفهوم الحديث للقانون الطبيعي: هذا المفهوم يجعل عقل الإنسان المجرد هو المصدر الأساس لكل قانون وقيمة ، فعقل الإنسان هو الذي يقنن القيم لتكون هادياً ومرشدا للقوانين الوضعية.[4]**

---

( ١ ) انظر : القانون الطبيعي موقع ويكيبيديا .

( ٢ ) انظر : التشريع المدرسي وأخلاقيات المهنة ، ١٢-١٣.

( ٣ ) المرجع السابق.

( ٤ ) انظر : المرجع السابق،١٤.

وهنا يفترق القانون الطبيعي عن قولنا قانون الطبيعة الذي يعنى الخضوع لنظام ثابت بمعنى العلاقة أو القاعدة المطردة بين ظاهرتين بحيث إذا حدثت أحداهما تحققت الثانية بشكل طبيعي.



وفيما سبق من تعريفات للقانون الطبيعي يلاحظ ما يلي:

-القانون الطبيعي مرادف للقانون الأخلاقي تقريبا في التعريفات السابقة، وبذا تمثل التعريفات نظرة واحدة للطبيعية السلوكية للإنسان وهي فطرية كما في التعريف الأول.

-أن مصدر القانون الطبيعي هو الطبيعة ذاتها كما هو واضح من التعريف الأول أو ذوات الأشياء نفسها كما في التعريف الثاني أو العقل البشري، وليس الله سبحانه وتعالى. كقول القائل "الطبيعة ذاتها تفعل بذاتها وهذا قول الملاحدة".

وهنا ننتقل بالحديث عن نشأة القول بالقانون الطبيعي وواضع هذا القانون.

**نشأة القانون الطبيعي:**

إن فكرة القانون الطبيعي وتاريخ نشأته لصيقة بالفلسفة ، والفلسفة وطيدة الصلة عضويا وتاريخيا بالفلسفة اليونانية(١).

فقد كانت الفكرة عند رواد الفلسفة الإغريقية مجرد تأمل فلسفي لمظاهر الحياة الاجتماعية ومحاولة للكشف عن طبيعتها، وقد لفت نظرهم وجود سنة مطردة ونظام ثابت تسير عليه أمور الدنيا، وقد ذكروا النظام الثابت الذي يسير عليه الكون وقالوا بوجود قانون أعلى يحتوي على قواعد خالدة وعامة ليست مكتوبة وليست من صنع الإنسان وثابتة للزمان

( ١ ) انظر :فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة مقارنة "، ١٠٢.

**والمكان، وهذه القواعد تحكم الظواهر الطبيعية والعلاقات بين الناس على حد سواء[١].**

**وقد أعلن هرقليطس[٢] الذي يعتبر من أوائل القائلين بفكرة القانون الطبيعي أن قانون العالم ليس من وضع الآلهة أو البشر، وإنما وجد هكذا دائماً وأبداً[٣].**

**وتعتبر الفلسفة الرواقية[٤] من أوائل من نادى بالقانون الطبيعي، ودعت الفلسفة الرواقية إلى الخضوع للقانون الطبيعي الذي يحكم العالم كله. فـ(كل حياة تكون خيرا عندما تجري مع الطبيعة في نسق واحد؛ لأن هذه الحياة إنما تمت وفقاً لقوانين الطبيعة الخيرة مع الإنسان)[٥]**

**(ولذلك يقال أن تعاليم الرواقيين الأخلاقية تأسست على مبدأين:**

---

( ١ ) انظر : تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية ،٢٧٦؛ محاضرات في نظرية القانون ، ١٤٣.

( ٢ ) هرقليطس :فيلسوف يوناني ، قد عَاش بين ٥٣٥ و٤٧٥ ق.م، يعتبر اللوغوس من أهم المفاهيم في فلسفة هرقليطس، للوجُوس عند هرقليطس معنى هو "القَانُون العام"، فهذا اللوجُوس قانون عام يسيطر على كل شَيء، بمعنى أنه يفسّر الموجُودة وتخضَع له و لهرقليطس مذْهَب طبيعي على غرار الفلاسفَة الطبيعيين، يرى أن أصل الكون هُو النار. انظر :موسوعة الفلسفة ،٥٣٣/٢.

( ٣ ) انظر :تاريخ الفلسفة اليونانية، ص٦٢.

( ٤ ) الرواقية : مذهب فلسفي أنشأه الفيلسوف اليوناني زينون(٣٤٠ – ٢٦٥ ق.م) ، نسبة إلى اجتماعهم في رواق ، يرى الرواقيون أن الحقيقة مادية تسودها قوة وإرادة علوية .انظر : موسوعة الفلسفة ، ٥٢٧/١-٥٤٤.

( ٥ ) نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، ٨.




**أولهما: إن العالم محكوم بقانون شامل ثابت.**

**ثانيهما: إن طبيعة الإنسان الأساسية طبيعة عاقلة؛ ولذلك يجب على الناس أمران:**

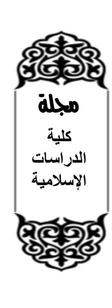
**الأول: أن يعملوا وفقاً للقوانين الطبيعية التي تحكم الكون.**

**الثاني: أن يعملوا وفق أهم شيء في طبيعتهم وهو العقل )[1].**



( ١ ) فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، "دراسة مقارنة "، ١١٠.

**ونادى بعض فلاسفة اليونان من أمثال :سقراط(٤٦٩ –٣٩٩ ق.م) [١]، وأفلاطون(حوالي ٤٢٧–٣٤٧ق.م) [٢]وأرسطو(٣٨٥ أو ٣٨٤ق –٣٢٢ق.م)[٣] بالقانون الطبيعي، وفرقوا بين القوانين والتقاليد**




( ١ ) سقراط(٤٦٩ ـ٣٩٩ ق.م) : فيلسوف يوناني، يعد مؤسس فلسفة الأخلاق الأصلية، وبه ينقسم تاريخ الفلسفة إلى ماقبل سقراط وما بعده، ومعه بدأ التحول من النزعة الطبيعية المادية إلى المثالية. انظر : موسوعة الفلسفة ،١/ ٥٧٦.

( ٢ ) أفلاطون (حوالي ٤٢٧-٣٤٧ق.م):فيلسوف يوناني تتلمذ على سقراط، وتنفرد فلسفة أفلاطون بمايعرف "بنظرية المثل"، وخلاصتها: أن المعاني الكلية ذات وجود في الخارج مستقل عن وجود الجزئيات التي تتمثل فيها تلك المعاني، فلكل نوع من الجزئيات فكرة أو مثال جاءت الأفراد الجزئية على غراره، وبمقدار ما يقرب الفرد من مثاله يحقق ماهية نوعه، والمثل على خلاف الجزئيات ثابتة وأبدية ،ويرى أن عالم الجزئيات ليس له وجود حقيقي إلا بمقدار ما يشارك في عالم المثل، ولولا المثل لما فهم عالم المحسوسات والنفس الإنسانية كانت قبل حلولها الجسد تعيش في عالم المثل فانطبعت عليها؛ ولذلك فمعرفة الإنسان لماهية الأشياء تسبق تجربته الحسية، والمعرفة عند أفلاطون تذكر لما انطبعت به النفس قبل حلولها الجسد. ترك أفلاطون عدة مؤلفات؛ منها: "الجمهورية"، و"عدة محاورات". انظر: الموسوعة العربية الميسرة ،ج١/ص ١٨١.

( ٣ ) أرسطو(٣٨٤-٣٢٢ق.م) (أرسطوطاليس كما كان يسميه العرب):أسس مدرسته في أثينا بالقرب من معبد أبولون اللوقيوني، ومن هنا سميت هذه المدرسة باسم «اللوقيون». وله من المؤلفات :"الطبيعة " وغيرها .انظر :موسوعة الفلسفة ،٩٨/١.

**الوطنية التي وضعتها كل جماعة لنفسها وبين القانون الطبيعي، ويعتبر القانون الطبيعي المثال الذي يجب أن تسير عليه القوانين الوضعية.[١]**

**(فذهب سقراط وأفلاطون والمدرسة الرواقية إلى أن سعادة الانسان تتمثّل في اتباع القانون الطبيعي، ولا بد أن تذوب الدول في حكومة عالمية واحدة تابعة لذلك القانون حيث يكون كل فرد مواطناً لها.)[٢]**

**و(القانون الطبيعي عند أفلاطون نشأ من نظريته في المثل. وعند أرسطو من فكرته العقلانية "ذات التوازن النسبي بين الحس والعقل، وبين المتغّيرات والثوابت"[٣].)[٤]**

**القانون الطبيعي عند الرومان:**

**تأثر فلاسفة الرومان بمذهب الرواقية فاقتنعوا بوجود قانون طبيعي أعلى بتطبيق على كافة الشعوب؛ لأنه أسمى من القوانين الوضعية وسابق على وجودها ومن بين فلاسفتهم شيشرون(١٠٦-**

---

( ١ ) انظر :تاريخ القوانين ،١٦٢.

( ٢ ) التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ، ٣/ ٢٣٣.

( ٣ ) من المشهور في فلسفة أرسطو : أن الحقائق الكلية كالعدل وحقيقة الإنسان ليس لها وجود خارجي ، وإنما الوجودفي الخارج هو الجزيئات وهو بعكس ما ذهب إليه استاذه أفلاطون، ورأى أرسطو أن العالم وحدة كلية تؤلف مجموع الطبيعة ، وإن الإنسان يملك صفة مزدوجة فهو جزء من الطبيعة وقد منح العقل ، ولما كان جزء من الطبيعة فهو يخضع لها وبما أنه منح العقل قأنه يملك التميز بين الحسن والقبيح . انظر : المرجع السابق، ١٠٧-١٠٩.

( ٤ ) التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ، ٣/ ٢٣٢.

٤٣ق.م) [١] الذي اعتقد بوجود عدل أعلى من القوانين والنظم الوضعية ينطبق على جميع الناس وجميع الأزمنة، وقد كانت أكبر مساهمة لشيشرون في تطور الفكر السياسي هو ما ألقاه من أضواء على نظرية الرواقيين في القانون الطبيعي حيث صاغها صياغة انحدرت عنه إلى الفكر الغربي الأوربي فانطبع بها منذ عهده حتى القرن التاسع عشر[٢]، فقد اعتمد على القانون، والعدالة الطبيعية، واعتقد أنه ذلك القانون الفطري في كل مكان وفي كل زمان، وأن الذي يتمرّد عليه، فإنما يتهرّب من نفسه، وإنما تحترم القوانين الوضعية إذا تطابقت مع ذلك القانون الطبيعي [٣].

وقد تصور بعض فقهاء الرومان أن قانون الشعوب هو القانون الطبيعي على أساس أن قانون الشعوب هو مجموعة القواعد القانونية الوضعية المشتركة بين جميع الشعوب ، وإن هذه المجموعة تعبر تعبيرا صادقا عن الحاجات الأساس المشترك بين شعوب الأرض كافة ؛وأنها تصدر عن مصدر واحد هو طبيعة الجنس البشري، وأن في وسع العقل الطبيعي أن يكشف عنها ليستلهم الحكم [٤].

وفي فلسفة العصور الوسطي:

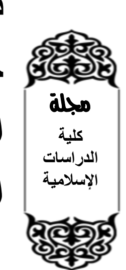
---

( ١ ) شيشرون (١٠٦-٤٣ق.م): خطيب وسياسي وأديب روماني كبير، اشتغل بالسياسة فترة من الزمن ثم انصرف عن السياسة إلى الكتابة والتأليف وأصدر كتابيه «في الخطابة» و «في القوانين» .انظر : موسوعة الفلسفة ، ٣٧/٢.

( ٢ ) انظر :تطور الفكر السياسي، ٥٢.

( ٣ ) انظر : التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ،٣/ ٢٣٣.

( ٤ ) فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة نقدية "، ١١٤.




**أخذ القانون الطبيعي في القرون الوسطى عند الكنسيين صبغة دينية في كنف الكنيسة المسيحية واعتبروه قانوناً من صنع الإله لكونه خالق الطبيعة فعززوا موقف الكنيسة في الدولة ورأوا ضرورة إخضاع الدولة للكنيسة [1] فـ(لا طاعة للقانون الوضعي في معصية القانون الالهي.)[2]**

**وفي العصور الحديثة:**

**إن الثورة الفكرية والدينية والسياسة والاجتماعية في عصر الإصلاح الديني و عصر النهضة في أوربا جعلت صحة القانون الطبيعي الذي استقر في العصور الوسطى على أساس ديني ، أمرا يتعذر الدفاع عنه ؛ لذا شرع جروسيوس (١٥٨٣-١٦٤٥م) [3]-من مقدمة المؤمنين بفكرة القانون الطبيعي في مطلع العصر الحديث ومؤسس القانون الدولي -في وضع أساس جديد للقانون الطبيعي جعله مستقلا عن الدين قائما على الفهم السليم للطبيعة الإنسانية ،أي أن الطبيعة نفسها هي التى تحملنا على الرغبة في إقامة العلاقة مع الأقران ، والعقل هو الذي يحدد القواعد التي تحكم هذه العلاقة ، وهذه القواعد منفصلة عن الوحي الديني ،فكأن القانون الطبيعي في رأيه مجموعة من المبادئ التي يدركها العقل، والتي تكون ملزمة للمواطنين والحكام على السواء ، كما رأى جروسيوس**

---

( ١ ) انظر : أصول علمانية الدولة والقانون ،٢٣٩، ؛التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ،٢٣٤/٣.

( ٢ ) الوجيز في فلسفة القانون، ١٢٩ .

( ٣ ) جروسيوس (١٥٨٣-١٦٤٥م): قاضي هولندي واضع القانون الدولي اعتمادا على الحق الطبيعي .له من المؤلفات :"قانون الحرب " .انظر : الموسوعة العربية الميسرة،١/ ٦٢٣.

أن القانون الطبيعي يجب أن يطبق حتى ولو لم يكن الله موجوداً!، لأن الصفة الوحيدة التي تميز الإنسان هي العقل وهو مشترك بين الجنس البشري. والعقل هو الذي يفرض نظاماً عقلانياً في الشؤون البشرية؛ فإن نظاماً يستنبط بالعقل وحده يجب أن يكون صالحاً في كل مكان [١] .

ويعتبر عصر التنوير[٢] هو العصر الذهبي للقانون الطبيعي، فنجد أن المرجعية الوحيدة له هو العقل وحده؛ وأن القانون الطبيعي يجب أن يحترم الحرية ، وحسب ما يرى جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤ م) [٣]- من الفلاسفة الذين بلوروا نظرية القانون الطبيعي - ، إن القانون الطبيعي يفرض على الجميع احترام ثلاثة: قيم الملكية، الحياة، الحرية [٤].

واعتبر حق الحرية الفردية أعظم مبدأ في القانون الطبيعي ويصل إلى درجة التقديس، ومن أجله يتم محاربة أي جهة أو قانون يمكن أن يعمل على المساس به. فهذا الحق: (هو قدرة الشخص على استعمال

---

( ١ ) انظر :فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة نقدية "، ١١٤.

( ٢ ) عصر التنوير: مصطلح يشير إلى القرن الثامن عشر في الفلسفة الأوروبية ، المصطلح يشير إلى نشوء حركة ثقافية تاريخية دعيت بالتنوير والتي قامت بالدفاع عن العقلانية و مبادئها كوسائل لتأسيس النظام الشرعي للأخلاق والمعرفة بدلا من الدين. شكلت هذه الحركة أساسا وإطارا للثورة الفرنسية ومن ثم للثورة الأمريكية وحركات التحرر في أمريكا اللاتينية. انظر :الموسوعة العربية الميسرة ، ١٢١٦/٢.

( ٣ ) جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م ) : فيلسوف انجليزي تجريبي وسياسي. من مؤلفاته :"بحث متعلق بالعقل الإنساني" .انظر :موسوعة الفلسفة ، ٣٧٣/٢-٣٨٠.

( ٤ ) انظر : التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ،٣/ ٢٣٤.




شيء ما، إنه مهارة أو استعداد أو ملكة تحصُل بها منفعة أو مصلحة. أول حق لكل واحد هو حق الملكية في معناها العام: الحياة والحرية والخيرات) [1].

وقد تميز الرأي القائل بالقانون الطبيعي بين الفلاسفة في العصور الحديثة بفارقين هامين:

أولاً: زعموا أن مصدر القانون الطبيعي هو العقل البشري، وليس الله سبحانه.

ثانياً: أن غاية هذا القانون حماية حقوق الانسان ( الحرية الفردية منها بالذات) [2].

وحيث إن القانون الطبيعي حسب المفهوم الذي حدده جرسيوس شكل خميرة لدعاة حرية الفرد من الناحية الاقتصادية والسياسة وللمنادين بأن الفرد غاية في نفسه ، أصبح منهجا متفقا مع الليبرالية في أهدافها ، فالليبرالية فلسفة قائمة على أساس أن ثمة قواعد ثابتة وخالدة وسابقة على وجود المجتمع تقود خطى الأفراد في سبيل يؤدي تلقائيا إلى مصلحة المجتمع من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصلحته الخاصة[3].

وفي المجتمع الليبرالي الحديث لم تعد الأولوية للكل المجتمعي وإنما للأفراد الذين يتمتعون بحقوق فردية بموجب القانون الطبيعي، وتربط بينهم عقود عقلانية نفعية، وأصبح القانون الطبيعي متطورا بحسب ما يحكم مصالح الأفراد.

---

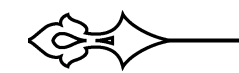
( ١ ) الليبرالية مشارب متعددة ، ١١٦.

( ٢ ) انظر : التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده ،٣/ ٢٣٤.

( ٣ ) انظر : فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة نقدية "، ١١٩.







وقد انتشر مفهوم الحق الطبيعي انطلاقا من القانون الطبيعي قبيل القرن العشرين إلى درجة جعلت الجمعية الوطنية في فرنسا، تسجل في ديباجة الإعلان عن حقوق الأنسان، أن كل المآسي تنشأ من انتهاك الحقوق الطبيعية. وكرر مراراً القول عن الحق الذي لا يتبدّل باختلاف الزمان.

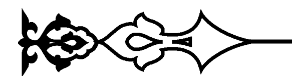
وقد استفاد رجال القانون من غموض كلمة الحق التي جاءت في تفسير القانون الطبيعي "الحقوق الطبيعية" وطوّروا هذه الكلمة لتعني بعض الصفات الحسنة في الإنسان، والتي يمكن أن يصل إليها الإنسان بعقله، وهكذا استطاعوا أن يتهّربوا من المبادئ الخالدة التي بشّر بها القانون الطبيعي. واعتقدوا بضرورة تطوير القانون حسب الحاجات المتغيرة التي يكتشفها الإنسان بعقله.

وعندما واجه المجتمع الجديد في أميركا، بعض الصعوبة في تطبيق مبادئ دستور أميركا، والتي عبرّت في زعمهم عن مبادئ القانون الطبيعي. لجأ القضاء إلى تفسير جديد للقانون الطبيعي –يختلف عن التفسير الأصلي له، والذي يعني المبادئ الخالدة فطرية – وقالوا إن المراد من الطبيعة هنا هو طبيعة الحكم، وأن طبيعة الحكم في أميركا، تقضي تقليل سلطات الحكم عند الدولة الى أقلّ قدر ممكن.

وفي ذات الوقت استطاعت هذه الفكرة ضبط التغيرات المختلفة للمبادئ الخالدة، التي بشّر بها القانون الطبيعي، والّذي أدّى إلى ميوعة في وضع وتطبيق القوانين.[1]

---

( ١ ) انظر : التشريع الإسلامي - مناهجه ومقاصده، ٣/ ٢٣٥؛ مدخل الى فلسفة القانون، ٢٨.



وواقع الأمر أن هذه النظريات الفلسفية في القانون الطبيعي جعلت حقوق الإنسان هي الغاية التي تناضل من أجلها وتشرع وتقرر كل ما من شأنه الحفاظ عليها، و(هي نظريات ناشئة في جو مشحون ضد الدين وضد التسلط على الفرد، ولأجل هذا فإنها تخلو من عدَّ الدين أساساً لتلك الأحكام أو معياراً لها أو محدداً من محدداتها، فالبعد الديني منسي فيها تمام النسيان، والأساس المؤثر فيها هو الحق الطبيعي، الذي يعتبر موقف الإنسان بوصفه إنساناً من غير مراعاة لأي سلطة أخرى خارجة عنه.) (١)

ومما يجدر ذكره أن مدرسة القانون الطبيعي التي تبلورت في القرن السابع عشر والثامن عشر لم تعتبر القانون الطبيعي مكملاً للقانون الوضعي، وإنما اعتبرته قانوناً مستقلاً خالداً يقف إلى جانب القانون الوضعي، تحكم قواعده علاقات الناس كافة، وتهيمن مبادئه على جميع المجالات(٢).

---

( ١ ) فضاءات الحرية "بحث في مفهوم الحرية في الإسلام"، ٤٨.

( ٢ ) انظر :فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة نقدية "، ١١٩.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

## المبحث الثاني: نقد القانون الطبيعي

إن إمعان النظر والتعمق في المرحلة العقلية الطويلة لفكرة القانون الطبيعي يكشف عن عناصر القانون الطبيعي العقلي، والذي لم يتبلور بشكل متكامل إلا في العصر الحديث، وهي العناصر الآتية:

١-أن القانون الطبيعي مجموعة من المبادئ العامة المطلقة، والخالدة وهي مبادئ لا تختلف باختلاف العصور ولا تتباين باختلاف المجتمعات.

٢-إن في وسع العقل الإنساني الكشف عنها.

٣-إن هذه المبادئ تمثل النموذج الأسمى، والمثل الأعلى لكل قانون وضعي.

٤-إن هذه المبادئ توحي بفكرة العدل[١].

ولما كان القانون الطبيعي وليد العقل ووليد الطبيعة فإنه يكتسب منهما صفات الوحدة والثبات والخلود، فهو لا يتغير بتغير المكان ولا بتغير الزمان.

والقول بالقانون الطبيعي يعني أن المجتمع ليس بحاجة إلى دين ينظمه ولا إلى سلطة لتحكمه، وإنما يستطيع الأفراد أن ينظموا المجتمع بالطريقة التي تحقق لهم الحياة الحرة التي تتوافق مع احتياجاتهم ورغباتهم، فالأفراد لهم حقوق متأصلة في طبيعتهم مستقلة تماماً عن كل ما يحيط بهم، وكذلك مستقلة عن التنظيم السياسي أو الاجتماعي فالفرد هو مصدر حقوقه الخاصة، بدءاً بحقه في التصرف بحرية تامة وفقاً

( ١ ) انظر : فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة نقدية"، ١٢٩.

لمصالحه الخاصة، وانتهاء بحقه على الحكومة في أن ترعى مصالحه وتعمل على حراسته وحمايته من كل ما فيه انتقاص لحقوقه.

وهذا الفكر هو الذي نشأت عليه الليبرالية ،فهي فلسفة قائمة على أساس أن ثمة قواعد ثابتة وخالدة، وسابقة على المجتمع، تقود خطى الأفراد في سبيل يؤدي تلقائياً إلى مصلحة المجتمع من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصلحته الخاصة.

والذي يؤسف له أن نجد من المسلمين من يثني على القانون الطبيعي ويرفع من شأنه ويرى أنه (يقدم للإنسان حقوقاً ثابتة لا تتغير، توحي بها الفطرة السليمة للإنسان بما يملكه من عقل ومنطق ميزه الله سبحانه به عن سائر الخلق... والقانون الطبيعي هو روح المساواة والعدل الكامنة في النفس البشرية الطبيعية. إنه القانون الذي لم يتدخل في تكوينه البشر، فهو فوق قوانين البشر وموجود في طبيعة الأشياء وفي فطرة الإنسان، وهو القانون الأخلاقي الذي يعترف للإنسان بعقل يميزه عن باقي المخلوقات، وأن هذا العقل هو مصدر الإبداع. إنه القانون الذي بقدر ما يعترف بحقوق الإنسان فإنه يعترف أيضاً بحقوق كل الكائنات بما يخدم "العدالة الطبيعية" التي تحمي أيضاً الحيوان والطبيعة من أي جور أو سوء تصرف.) (١)

وهذا تعامى عمّا أراد به أصحاب القانون الطبيعي العقلاني وفق الرؤية الفلسفية التي انتقدها الفلاسفة أنفسهم لما ظهر له من عيوب وسلبيات مع تقدم الزمن.

---

( ١ ) أسوار الصمت قراءة في حقوق الفرد المدينة في السعودية، ١٩

**فقد شهد القرن التاسع عشر الميلادي انحسار مفهوم القانون الطبيعي مع ظهور المدرسة الوضعية التي تبناها أوجست كونت( وهي فلسفة تعتمد على الملاحظة والتجربة. كذلك أنكر كارل سافينى (١٧٧٩-١٨٢١م)[١] وجود قانون طبيعي ثابت في الزمان والمكان، كما استنكر القول إن القانون ثمرة التفكير والاستنباط ، ورأى أن القانون كائن ينشأ بنشأة المجتمع وبسبب حاجاته وأوضاعه ويسايره في تطوره.**

**وبالتالي (لا يمكن أن يكون القانون مجموعة من المثل العليا الكامنة في طبيعة الأشياء والثابتة رغم تغير الظروف، فالقانون وليد المجتمع وربيبه، وما وجد إلا ليحكمه، فإن تطور ذلك المجتمع وجب أن يتطور القانون حتى يتلاءم معه.) [٢]**

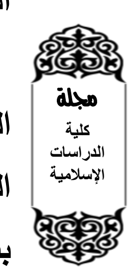
**ومن أبرز التناقضات التي انطوت عليها فكرة القانون الطبيعي ما يلي:**

**١-أن قواعد القانون الطبيعي قوانين طبيعية، والطبيعة قواعدها مجموعة ظواهر أو وقائع مرتبطة فيما بينها برابطة السبب والنتيجة، ويحكمها قانون السببية ؛ ولذلك فإنها توصف بأنها قواعد تقريرية، ولما كانت هذه القواعد تحكم تصرفات الأفراد في المجتمع فهي إذن قواعد قانونية، وقواعد القانون توصف بأنها قواعد تقويمية لأنها لا تقرر ما هو قائم وإنما تقوم السلوك وتسير به نحو الأفضل. وبهذا يتبين أن فكرة**

( ١ ) كارل سافيني (١٧٧٩-١٨٢١م)قانوني ألماني، مؤسس نظام القانون المدني الحديث في ألمانيا، كما يُعد مؤسس نظام القانون الخاص. دافع سافيني عن الفقه التاريخي، كتب الكثير من المؤلفات في القانون . انظر: الموسوعة العربية، (٥٨٦/١٠).

( ٢ ) تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، ص١٨٤.

القانون الطبيعي تنطوي على خلط بين ما هو كائن، أي القوانين الطبيعية، وبين ما يجب أن يكون أي القواعد القانونية الوضعية.


مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

٢-إن وجود القانون الطبيعي كنظام متكامل ينهض بمهمة حل المشاكل القانونية، يثير الشك في أهمية القانون الوضعي، فإذا كان القانون الطبيعي قانوناً عالمياً كاملاً فكيف وجد القانون الوضعي بجانبه بصورة ناقصة.

٣-أن القواعد التي تحكم سلوك الأفراد ما دامت تستنبط من الطبيعة، أو تفرضها طبيعة الأشياء، فإن ذلك يعني أن الطبيعة لها إدراك وإرادة، ولها هدف وغاية ، وهذا لا يمكن أن تحقق إلا إذا افترضنا أنها من خلق إرادة عليا ، هي إرادة الله تعالى ، وهذا يتناقض مع القول: إن قواعد القانون الطبيعي عند أصحابه ذات وجود موضوعي [١].

ومما يؤخذ على القانون الطبيعي ما يلي:

١-أن المجتمع وفق القانون الطبيعي يخضع لسنن طبيعية وليس لسنن إلهية، وأنه يمكن حل مشكلات المجتمع بالكشف عن هذه القوانين لا بالرجوع إلى الله خالق هذه القوانين، وفي هذا موافقة للإلحاد وأهله. [٢]

٢- أن يؤسس المجتمع المدني وفقا للقانون الطبيعي؛ لتحقيق العدالة، والذي يحتاج إلى اتفاق بين أبنائه، لكي يخول كل فرد صلاحيّته وحقوقه لأغلبية أعضاء المجتمع. وبما أن القانون الطبيعي جعل كل فرد

---

( ١ ) انظر :فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين "دراسة مقارنة"، ص١٢١-١٢٤-بتصرف يسير-

( ٢ ) انظر :عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع، ، ص٤٥.

**حر فإنّ هذه الحرية، لا تنتقل إلى السلطة بصورة مطلقة، ومن هنا فإذا خالفت أيّة حكومة هذا القانون الطبيعي فإنها تفقد شرعيتها[1].**

**فأي نظام يسود المجتمع بهذا القانون ، وأي قانون وعقول أبنائه وحريتهم مختلفة وعقولهم متفاوتة؟، هل هو العقل المناط والمسند إليه هذا القانون؟!.**

**٣-أدى العمل بمبدأ المساواة القانونية التي قامت عليها الديمقراطية التقليدية المستندة إلى المذهب الفردي إلى فوارق طبقية وفردية صارخة ؛وبالتالي تبرر الفجوة الشاسعة التي تفصل بين الأفراد[2].**

**وبما أن العدالة تتحقق بمجرد التواضع عليها من قبل أفراد المجتمع معاً فأي أمر اتفقوا على أن فيه مصلحة ، وأنه يحقق للجميع فائدة فهذه عدالة اجتماعية دون الحاجة إلى مصدر أو مرجع يقرهم على صواب أو خطأ لأن معيار الصواب والخطأ هو تحقيق المصالح ورضى الجميع (طالما يُجمع على المبادئ في ضوء اعتقادات عامة صادقة حول الناس وموقعهم في مجتمع، فإن تصور العدالة المتبنى مقبول على أساس هذه الحقائق. لا توجد ضرورة لمناشدة عقائد لاهوتية أو ميتافيزيقية لدعم مبادئه.. يجب تعديل تصورات العدالة حسب شروط حياتنا كما نعرفها) [3]**

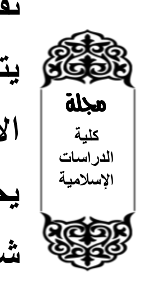
**فأين هذه العدالة المنشودة وكيف حققت وفي أي مجتمع ؟!**

---

( ١ ) انظر :نظرية في العدالة ، ص٥٤٤.

( ٢ ) انظر :وظائف الدولة "مقالة على الشبكة "بقلم :سعيد حمدين. تاريخ التصفح ١٤٣٨/١/١١ه.

( ٣ ) نظرية في العدالة، ص٥٤٤ .




**٤-تناقض في ذات نظرية القانون الطبيعي فجون لوك يناقض نفسه -فلسفته في مجملها معرفة مؤسسة على الخبرة الحسية -، حينما يتبنى فكرة القانون الطبيعي، التي هي الفكرة الناظمة لفلسفة لوك الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يعتقد بها أن الأخلاق أمر فطرى تماماً لا يحتاج إلى توجيه بل الناس في أي مكان سيوجهون للفعل الخلقي بموجب شيء إجباري سماه "القانون الطبيعي"!،في حين رفض لوك الأفكار الفطرية فكيف يذهب إلى القول بالقانون الطبيعي!.**

**٥-أثناء دعوة لوك إلى الحرية وتسويده الكتب في تقريرها كان يعمل في تجارة العبيد! والمفروض أن يكون قوله يوافق عمله فكان عليه أن يشتري العبيد ويحررهم لا أن يبيعهم؟!**[١]

**٦-القانون الطبيعي مازال إلى اليوم أفكاراً وضعية وجودها في واقع الحياة ضعيف جداً، ففي الواقع نجد التمييز العنصري، والظلم، وما زالت أفكاره بعيدة عن التطبيق بل نجد أن المظلومين الذين ثاروا على الديكتاتورية أصبحوا هم الظلمة بعد أن وصلوا إلى السلطة.**

**٧-إن القول بالحق الطبيعي بحسب المبادئ الفطرية لا يتصادم مع الإسلام فإن الفطرة التي جبل الله عليها البشر والاحتياجات التي ركبها الله تعالى في طبيعتهم البشرية اقتضت حقوقاً جاء الإسلام بإقرارها ولكن الفرق الجوهري أن الإسلام يهذب هذه الحقوق ويضع لها ضوابط ، أما القانون الطبيعي فهو قائم على إلغاء هذه الحدود ومحاربة الضوابط أياً كان مصدرها.**

---

( ١ ) كما هو معلوم من سيرته.

والإسلام يعتبر نظاما متكاملا حدد بوضوح جميع العلاقات التي تخضع لها جميع طبقات المجتمع.



٨- إنّ العقل المناط به الكشف عن مبادئ القانون الطبيعي ليعجز عن الاستقلال بالتشريع للحياة البشرية ؛وذلك من خلال افتقاده للشروط الضرورية له، ليكون مؤهلاً للاضطلاع وحده بتلك المهمة[١]، فإن ما يترتب علي قانونية العقل هو اختلاف هذه المبادئ باختلاف الأشخاص الذين يستخلصونها بعقولهم ومن ثمة تختلف قاعدة القانون الطبيعي من شخص إلى أخر في مسألة واحدة[٢]. فـ(تحرر العقل من التأثر بالأشياء الخارجية، بحيث لا يكون لها تأثير على ما يقدمه من أحكام، وهذا ما يصف العلمانيون العقل الذي سيتولى تخطيط الأنظمة بنفسه به، حيث يكون في حالة صفاء فطري خالص، وهو الصورة التي رسمها (كانت) للعقل الذي سيتسلم سلطة التشريع للأخلاق) [٣].قد بينت الدراسات النقدية للعقل أنّه مخفق في تحقيقها ،وتحقيق معايير القيم الخلقية وقوانين الأنظمة عن إقامة السلوك البشري على نحو تتحقق به سعادة الانسان، وأمنه.

(فهل يا ترى للقانون الطبيعي وجود في عقل الإنسان الذي عاش في بيئة معينة، وتعلم علوماً متنوعة واكتسب ما شاء من ثقافات، وصار

---

( ١ ) انظر :مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي دراسة نقدية في ضوء الإسلام،٤١٧.

( ٢ )انظر : محاضرات في فلسفة القانون ، ٧٢-٧٤.

( ٣ ) انظر : مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي دراسة نقدية في ضوء الإسلام،٤٢٠.

**لصاحبه وضع اجتماعي، ومادي معين؟ هل باستطاعة هذا العقل أن يتجرد من الهوى، وحظ النفس، والعوامل الأخرى فيستقرئ فطرته مباشرة؟.**

**الحقيقة التي تشهد بها الحياة البشرية: أنّ العادة، والوراثة، والمصالح المباشرة، والنوازع الغريزية، والشهوات، عوامل لا يستطيع العقل أن يتخلص من تأثيرها كلها أو بعضها)[1].**

**وبعد، فلا يبقى أمامنا سوى البحث عن مصدر آخر يحقق لنا ما عجز العقل عن تحقيقه، مصدر أعلى من العقل تتوفر فيه شروط الم تتوفر في العقل، وما هذا المصدر سوى الوحي، الذي أنزله الله خالق الإنسان العليم بحقيقته والذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فعلمه محيط بالزمان والمكان.**

**وقد بين سبحانه انفراد الوحي بمصدرية هذا المجال، وأنّ على الإنسان أن يتجاوز مصادره الضعيفة ليتلقاه منه قال تعالى : { إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى } [النجم:٢٣].**

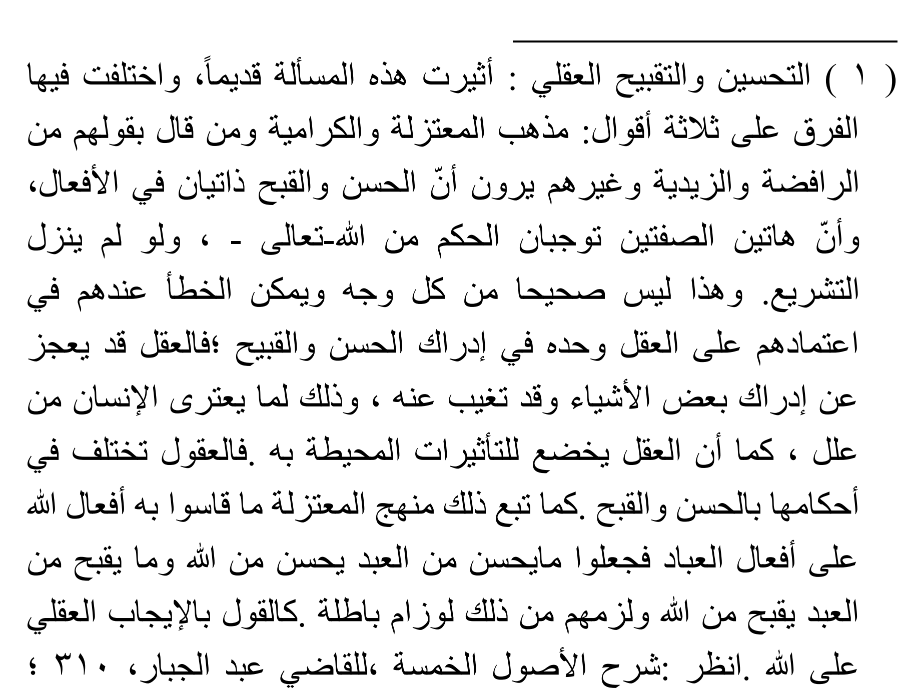
**وهذه المسألة أساسية في العقيدة الإسلامية، فلا يقوم إيمان المسلم إلا بالاعتقاد بأنّ المشرع وحده هو الله –سبحانه–، وأنّه لا يحق لأحد سواه أن يشرع شيئاً من عند نفسه، إلا ما أذن له فيه، ذلك أنّ التشريع تدبير للمشرع له، والتدبير تابع للخلق، كما قال سبحانه: { أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ } [الأعراف/٥٤]. [2].**

---

( ١ ) المرجع السابق .

( ٢ ) انظر :السابق ،٤٢١-٤٢٢.بتصرف يسير-

**٩-اشتمل القانون الطبيعي على وجود قواعد ومبادئ خالدة يكشفها العقل البشري في طبيعة الفعل ذاته ،وبالتالي هي صفة ذاتية ملازمة للأشياء، -بعيداً عن المناقشة الفلسفية كون العقل مصدرا للمعرفة مستقل وما خاض فيه الفلاسفة -نزع بعض الباحثين إلى تقريب مذهب القانون الطبيعي من نظرية التحسين والتقبيح العقلي الكلامية[١]**


( ١ ) التحسين والتقبيح العقلي : أثيرت هذه المسألة قديماً، واختلفت فيها الفرق على ثلاثة أقوال: مذهب المعتزلة والكرامية ومن قال بقولهم من الرافضة والزيدية وغيرهم يرون أنّ الحسن والقبح ذاتيان في الأفعال، وأنّ هاتين الصفتين توجبان الحكم من الله-تعالى - ، ولو لم ينزل التشريع. وهذا ليس صحيحا من كل وجه ويمكن الخطأ عندهم في اعتمادهم على العقل وحده في إدراك الحسن والقبيح ؛فالعقل قد يعجز عن إدراك بعض الأشياء وقد تغيب عنه ، وذلك لما يعترى الإنسان من علل ، كما أن العقل يخضع للتأثيرات المحيطة به .فالعقول تختلف في أحكامها بالحسن والقبح .كما تبع ذلك منهج المعتزلة ما قاسوا به أفعال الله على أفعال العباد فجعلوا مايحسن من العبد يحسن من الله وما يقبح من العبد يقبح من الله ولزمهم من ذلك لوزام باطلة .كالقول بالإيجاب العقلي على الله .انظر :شرح الأصول الخمسة ،للقاضي عبد الجبار، ٣١٠ ؛ المحيط بالتكليف ، للقاضي عبد الجبار ٢٣٦.

٢- قول الأشاعرة ومن وافقهم لايرون لأفعال الإنسان صفة حقيقية، تكون باعتبارها تلك الأفعال حسنة أو قبيحة، فلا حكم للعقل في قبح شيء أو حسنه، بل ما أمر به الشرع، أو لم ينه عنه فهو حسن .ولو انعكس أمر الشارع لانعكس الأمر فيصير ما كان حسناً قبيحاً وبالعكس أنه لا يجب على الله شيء من قبل العقل، ولا يجب على العباد شيء قبل ورود السمع، فالعقل لا يدل على حسن شيء و لاقبحه .انظر : الإرشاد ،للجويني، ٢٥٨، شرح المواقف، للايجي ، ٨/ ١٨١-١٨٢.




**على الخصوص الاعتزالية [١]، باعتبارهما يقومان على نفس الفكرة المشتركة: وهي القول بالحسن الذاتي أو القبح الذاتي للأشياء ، وإن العقل البشري مؤهل لإدراك تلك القيم الثابتة لإصدار أحكام عقلية بمقتضى اداركه -بدون الخوض في النقاش الكلامي -لا ترى الباحثة ذلك لما يلي:**

**أ- أن المدارس الكلامية الإسلامية تتفق في رفض التصور الطبيعي الذاتي ؛ أي إرجاع العلة النهائية للموجودات والمعايير إلى العالم الطبيعي.**

**ب- تختلف المدارس الكلامية الإسلامية التي أخذت بمبدأ التحسين والتقبيح العقلي -كالمعتزلة -عن القائلين بالقانون الطبيعي ؛لأن كل ما يريدونه هو إمكان اكتشاف العقل لما أراده الشرع عن الإدراك العقلي.**

**ومن هنا ضرورة تمييز مذهب المعتزلة في التحسين العقلي عن القانون الطبيعي، باعتبار المقولة الاعتزالية ؛ وإن اعتبرت العقل قادرا بنفسه على إدراك القيمة المعيارية للأحكام، إلا أنها لم تستنتج من ذلك أن مصدر القيم هو الطبيعة وليس الله.**

**ج – مسألة إطلاق التحسين والتقبيح على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع، أو نفي أي دور للعقل في تحسين الأفعال أو تقبيحها، غير صحيح، ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله [٢] مذهب أهل الحق في هذا توضيحا كاملا، فيبين أن التحسين والتقبيح قسمان:**

---

( ١ ) انظر على سبيل المثال الكتب التالية : فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين دراسة مقارنة، تأليف :د. محمد شريف أحمد .

( ٢ ) انظر : مجموع الفتاوى ، ٨ / ٤٣٤-٤٣٦.



**أحدهما: كون الفعل ملائما للفاعل نافعا له أو كونه ضارا له منافراً فهذا قد اتفق الجميع على أنه قد يعلم بالعقل [١] .**

**الثاني: كونه سببا للذم والعقاب، فهذا هو الذي وقع فيه الخلاف**

**– فالمعتزلة قالوا قبح الظلم والشرك والكذب والفواحش معلوم بالعقل، ويستحق عليها العذاب في الآخرة وإن لم يأت رسول[٢].**

**– والأشاعرة قالوا: لا حسن ولا قبح ولا شر قبل مجيء الرسول، وإنما الحسن ما قيل فيه افعل، والقبيح ما قيل لا تفعل. ولم يجعلوا أحكام الشرع معللة، وهذا يوافق مذهبهم في التعليل.**

**– جمهور أهل السنة قالوا: الظلم والشرك والكذب والفواحش كل ذلك قبيح قبل مجيء الرسول، لكن العقوبة لا تستحق إلا بمجيء الرسول.**

**وهذا ما فصله ابن تيمية في أكثر من موضع من كتبه [٣]هو الموافق لمذهب السلف، الذي تؤيده النصوص الشرعية التي تنفي التكليف قبل مجيء الرسل كقوله سبحانه: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا} [الإسراء:١٥].**

---

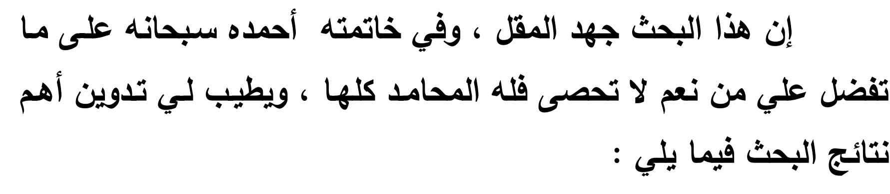
( ١ ) انظر : المرجع السابق، ٣٠٩/٨.

( ٢ ) انظر : المرجع السابق،٦٧٧/٨-٦٨٧.

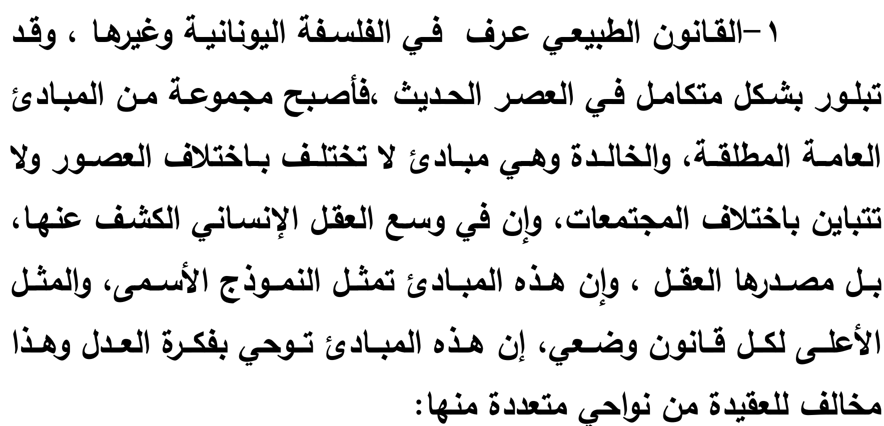
( ٣ ) المرجع السابق، ٤٣٥/٨-٤٣٦؛مجموعة الرسائل والمسائل ،٤/ ١٨٣


مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

# الخاتمة



إن هذا البحث جهد المقل ، وفي خاتمته أحمده سبحانه على ما تفضل علي من نعم لا تحصى فله المحامد كلها ، ويطيب لي تدوين أهم نتائج البحث فيما يلي :



١-القانون الطبيعي عرف في الفلسفة اليونانية وغيرها ، وقد تبلور بشكل متكامل في العصر الحديث ،فأصبح مجموعة من المبادئ العامة المطلقة، والخالدة وهي مبادئ لا تختلف باختلاف العصور ولا تتباين باختلاف المجتمعات، وإن في وسع العقل الإنساني الكشف عنها، بل مصدرها العقل ، وإن هذه المبادئ تمثل النموذج الأسمى، والمثل الأعلى لكل قانون وضعي، إن هذه المبادئ توحي بفكرة العدل وهذا مخالف للعقيدة من نواحي متعددة منها:

أ-أن المجتمع بحسب القانون الطبيعي يخضع لسنن طبيعية وفق القانون الطبيعي وليس لسنن إلهية، وأنه يمكن حل مشكلات المجتمع بالكشف عن هذه القوانين لا بالرجوع إلى الله خالق هذه القوانين. والعقل هو المشرع رغم ما في العقل من قصور وتفاوت ،و هذا قمة الإلحاد.

ب-اشتمل القانون الطبيعي على مسألة التحسين والتقبيح العقلي فهو يعنى وجود قواعد و مبادئ خالدة يكشفها العقل البشري في طبيعة الفعل ذاته وبالتالي هي صفة ذاتية ملازمة للأشياء، وبالتالي الحسن ما حسنه العقل والقبيح ما قبحه العقل ،ويذهب بعض الباحثين أن ذلك ما قررته المدارس الكلامية من المعتزلة وغيرهم ، وفي هذا مجانبة للصواب ؛ فالمدارس الكلامية الإسلامية تتفق في رفض التصور الطبيعي الذاتي ؛ أي إرجاع العلة النهائية للموجودات والمعايير إلى العالم الطبيعي .و



تختلف المدراس الكلامية الإسلامية التي أخذت بمبدأ التحسين والتقبيح العقلي –كالمعتزلة –عن القائلين بالقانون الطبيعي ؛لأن كل ما يريدونه هو إمكان اكتشاف العقل لما أراده الشرع عن الإدراك العقلي.

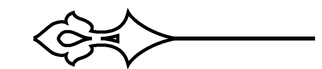


ومن هنا ضرورة تمييز مذهب المعتزلة في التحسين العقلي عن القانون الطبيعي، باعتبار المقولة الاعتزالية ؛ وإن اعتبرت العقل قادرا بنفسه على إدراك القيمة المعيارية للأحكام، إلا أنها لم تستنتج من ذلك أن مصدر القيم هو الطبيعة وليس الله.

هذا وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.









# المراجع والمصادر

-أصول علمانية الدولة والقانون ، محمد محسوب عبد المجيد ، (دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٧م ).

– أسوار الصمت قراءة في حقوق الفرد المدينة في السعودية ،وليد محمد الماجد ، مكتبة سوق عكاظ على النت .

– تاريخ الفلسفة اليونانية، تأليف :يوسف كرم، القاهرة :مطبعة لجنة التأليف والنشر.

-تاريخ القوانين ،تأليف :محمود عبد المجيد، الطبعة بدون ،لبنان :المؤسسة الحديثة للكتاب.

-تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، تأليف: أحمد إبراهيم حسن، الإسكندرية: دار المطبوعات الاجتماعية ، عام ١٩٩٨م .

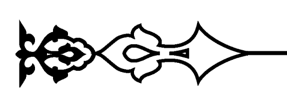
-التشريع الإسلامي " مناهجه ومقاصده" (الجزء الثالث) ، تأليف :السيد محمد تقي المدرسي ،الطبعة الأولى ،انتشارات المدرسي ،عام ١٤١٥هـ.

– التشريع المدرسي وأخلاقيات المهنة ، تأليف : أحمد باش ، الموقع التربوي لقطاع التربية والتعليم بالمغرب.

– عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع، تأليف :أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، الناشر :المنتدى الإسلامي ، عام ٢٠٠٠م.

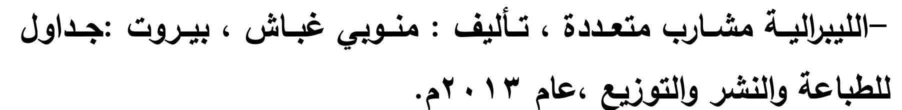
-فكرة القانون ،تأليف : لويد دينسس ، تعريب :سليم الصويص ، (الكويت :سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٤٧، نوفمبر ١٩٨١م ).

-فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين دراسة مقارنة، تأليف : د. محمد شريف أحمد، من منشورات منتدى الفكر الإسلامي، في إقليم كوردستان العراق.



-فضاءات الحرية "بحث في مفهوم الحرية في الإسلام وفلسفتها وأبعادها وحدودها"، تأليف: سلطان عبدالرحمن العميري، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية .


-لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار المعارف.


-الليبرالية مشارب متعددة ، تأليف : منوبي غباش ، بيروت :جداول للطباعة والنشر والتوزيع ،عام ٢٠١٣م.

- محاضرات في فلسفة القانون ، تأليف : إبراهيم أبو النجا ،الطبعة الثالثة ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ،عام ١٩٩٢.

-مذكرات في فلسفة القانون، منذر الشاوي ،مطبعة الرونيو –العراق.

- مجموع فتاوى ابن تيمية أحمد بن تيمية ، ط.د، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم النجدي وساعده ابنه محمد ، بيروت : دار عالم الكتب ، عام ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي دراسة نقدية في ضوء الإسلام، تأليف :عبدالرحمن زيد الزنيدي ،الطبعة الأولى ، الرياض :مكتبة المؤيد، عام ١٤١٢هـ/١٩٢٢م.

-المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الرابعة ،مكتبة الشروق ،عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

-مفهوم الحرية ، تأليف : عبدالله العروي ، الطبعة الخامسة ،الدار البيضاء: المركز الثقافي ، عام ١٩٩٣م.

-الموسوعة العربية العالمية ،تأليف : مجموعة من المؤلفين ، الطبعة الثانية ،الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م .

- الموسوعة العربية الميسرة، بإشراف: محمد شفيق غربال، الطبعة بدون، دار الجيل والجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

-موسوعة الفلسفة ، عبدالرحمن بدوي، الطبعة الأولى ،بيروت :الدار العربية للدراسات والنشر ،عام١٩٨٤م.

- نظرية في العدالة ، تأليف :جون رولز ، ترجمة ليلى الطويل ،دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، عام ٢٠١١م .

-نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، تأليف: د. فضل الله محمد اسماعيل، د. سعيد محمد عثمان.

-الوجيز في فلسفة القانون، تأليف : فاضلي إدريس ، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣م ).

الشبكة العنكبوتية:

القانون الطبيعي "موقع ويكيبيديا"

وظائف الدولة "مقالة على الشبكة "بقلم :سعيد حمدين. تاريخ التصفح ١٤٣٨/١/١١هـ.



مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية